

## بلاغ

على إثر الاجتماع الذي عقده المكتب الوطني للنقابة الوطنية لقطاع النقل الطرقي للمسافرين، بالمقر المركزي للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بالرباط بالرباط بحضور الأخ عبد الإله الحلوطي الأمين العام و الأخ محمد الزويتن نائب الأمين العام و الأخ عبد العزيز الطاشي المنسق الوطني للقطاع الخاص. تم تدارس وضعية قطاع النقل الطرقي للأشخاص في ضوء التطورات الجديدة التي نتجت عن توقف القطاع بسبب الحجر الصحي وحالة الطوارئ بقرار من وزارة الداخلية بتاريخ 20 مارس 2020 أي ما يقرب من الأربعة أشهر دون أي مواكبة أو دعم يذكر أو تدخل حكومي يوقف نزيف مصاريف المقاولات الصغرى والمتوسطة التي لبت نداء الوطن والتي تشكل 83% من مهنيي القطاع ، المقاولات المواطنة بحق،

المصاريف المشاكل التي انضافت إلى المشاكل التي كان يعاني منها القطاع برمته لسنوات والتي بقيت دون حلول حبيسة رفوف الوزارة الوصية رغم الشد والجذب الذي طبع مسلسل الحوار مع الوزارة والذي يؤرخ له اليوم الدراسي بتاريخ 9 فبراير 2018 حتى آخر تصريح للسيد الوزير بالعرفتين الأولى والثانية بتاريخ 14 و15 يوليوز 2020 بخصوص ما أثاره دفتر التحملات الخاص بانطلاقة الاشتغال التدريجية لمكافحة انتشار وباء كوفيد 19 الخاص بالمقاولات النقلية.

التصريح الذي حدد خلاله السيد الوزير بصراحة ،موقف وتوجهات الوزارة من القضايا التي تخص بعض فئات النقل والناقلين الصغار ضمن ما سمي بعقد البرنامج ومن مسلسل الحوار مع ممثليهم ، التصريح الذي يسائلنا عن حقيقة الإصلاح الشمولي المصرح به ، الذي يجب أن يراعي ويكفل مصالح كل فئات الناقلين وحقوقهم المكتسبة والضمانات الحقيقية التي يجب أن يوفرها لانخراط كل مكونات القطاع فيه وخصوصا صغار الناقلين.

وقد ثمن اعضاء المكتب الوطني ،تدخل السيد الامين العام خلال فترة الحجر الصحي ،لدى رئاسة الحكومة لإيصال مطالب القطاع للجهات المختصة التي لم تستجب للمراسلات العديدة للنقابة وبقيت بدون ردود ،

وكذلك تدخله لدى وزير النقل واللوجستيك والماء لقبول من أجل الجلوس لطاولة الحوار مع ممثلي القطاع لفك التوتر والتوقف الاضطراري الذي كان من بين أسبابه دفتر التحملات الأخير وما تضمنه من قرارات مجحفة وما أغفله وخصوصا في حق المقاولات الصغيرة الذاتية، قرارات خارج سياق مكافحة انتشار كوفيد 19 وخارج إطار اختصاصات مهنيي القطاع.



وفي إطار المغالطات التي تروج بخصوص العديد من القضايا ذات الصلة ، قرر المكتب الوطني إصدار مذكرة توضيحية بخصوص موقف النقابة من كل القضايا المطروحة انسجاما مع مخططها الاستراتيجي المستقبلي والذي كان سببا في تحديد موقفها من مضمون البلاغ رقم 6 الذي أصدرته الهيئات السبعة المشتركة في التنسيق.

**وبعد نقاش المكتب الوطني لكل القضايا المطروحة ، يؤكد ما يلي :**

**أولا )** المطالبة بفتح حوار قطاعي مباشر مع وزارة النقل والوجستيك لتوضيح المواقف والمطالب .  
**ثانيا )** مطالبة الوزارة الوصية بمراجعة قراراتها التي تركز المنافسة الغير العادلة لأنماط النقل الأخرى لقطاع نقل المسافرين بالحافلات

**ثالثا )** نطالب بالدعم العاجل للمقاولات الصغرى والمتوسطة المهتدة بالإفلاس جراء التوقف الاضطراري بقرار وزارة الداخلية ب 19 مارس وجراء آثار تصريح رئاسة الحكومة بتقليص السفر والتنقل بين المدن، لقطاع النقل الطرقي للمسافرين بالحافلات لإعطائها دفعة حقيقية لانطلاقة سليمة خلال فترة الرفع التدريجي للحجر .

**رابعا )** التأكيد والمطالبة بالاستجابة للملف المطلي الأني الخاص بجائحة كورونا القاضي برفع الأعباء الجارية منذ مارس من قبيل " عدم احتساب التأمين - الأقساط البنكية - ضريبة المحور - الإعفاء الضريبي للسنة الجارية "

**خامسا )** فتح حوار جاد ومسؤول وإعطاء الضمانات الحقيقية لجميع مكونات قطاع النقل.

وإذ نهيب بكل الجهود المبذولة في هذا الإطار نؤكد انخراط النقابة داخل النقابة في كل خطوات تروم حلحلة الوضع، بالمسؤولية التي تتطلبها المصلحة العامة والروح الوطنية .

وحرر بالرباط في : 22 يوليوز 2020

**الإمضاء**

